

التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء  
في منظمة التعاون الإسلامي

2013

الملخص التنفيذي

يقدمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة التاسعة والعشرين للجنة المتابعة للجنة الدائمة للتعاون

الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

أنقرة، 14 – 15 مايو 2013

## الملخص التنفيذي

### توجهات التجارة العالمية:

لقد تواترت عوامل عدم استقرار الاقتصاد العالمي سنة 2011. فقد ساد التوتر المالي على منطقة اليورو وتوالت الكوارث الطبيعية في بعض بلدان العالم وخاصة منها الفيضانات والزلازل التي ضربت اليابان فأصبحت السياسات الاقتصادية أكثر صرامة وتراجع الطلب الداخلي واستفحل نشوز المستثمرين جراء المخاطر في العديد من البلدان الصاعدة والسائرة في طريق النمو إضافة إلى عدم استقرار أسعار صرف العملات، تلك هي أبرز ما ميز الاقتصاد العالمي وفعلا، لم يتجاوز نمو الانتاج العالمي 2,4% كما لم يتجاوز نمو تجارة السلع والخدمات 5% سنة 2011. وقد استفحل الأمر بفعل الزلزال الذي ضرب اليابان والفيضانات التي غمرت التراب التايلاندي. كل ذلك أدخل العديد من الاضطرابات على عمليات التزويد خاصة في الصين.

ولم تؤثر هذه الوضعية على أسعار المواد الأساسية حيث ارتفعت بنسبة 26% بين سنتي 2010 و 2011 خاصة منها أسعار مواد الطاقة +32% وأسعار المنتجات الزراعية +23% والمشروبات +20% والمواد الغذائية +17% والمعادن +14%.

ومن جانب آخر، فإن الربيع العربي أدى إلى مضاعفات انعكست سلبا على نمو تجارة السلع والخدمات في مناطق البلدان المعنية. فانقطاع التزويد بالبترول الليبي أدى إلى تراجع الصادرات الإفريقية بنسبة 8% سنة 2011.

وبالرغم من هذه الظرفية الصعبة، فإن الصادرات العالمية من السلع قد عرفت زيادة بنسبة 20% مسجلة 17,8 تريليون دولار أمريكي سنة 2011 كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الأساسية. أما صادرات الخدمات التجارية فقد سجلت قيمتها 4,1 تريليون دولار أمريكي بما يعادل 23% من الصادرات العالمية من السلع و الخدمات سنة 2011. أما أهم البلدان المصدرة للسلع والخدمات فهي: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، البلدان المنخفضة. فقد سجلت هذه البلدان الخمسة مجتمعة 35,6% من الصادرات العالمية.

أما الواردات العالمية فقد تجاوزت سقف 18 تريليون دولار أمريكي سنة 2011، بزيادة بلغت 19% مقارنة مع سنة 2010. أهم البلدان المستوردة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا، اليابان، وفرنسا. حققت هذه البلدان مجتمعة 38% من الواردات العالمية من السلع والخدمات. أما الخدمات التجارية فقد بلغت قيمتها 3,9 تريليون دولار أمريكي، بما يعادل 21,7% من الواردات العالمية من السلع والخدمات سنة 2011.

**توجهات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي :**

### التجارة الخارجية:

بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية فإن تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ما فتئت تنمو باطراد متزايد نتيجة ارتفاع أسعار مواد الطاقة وغيرها من المواد

الأساسية بنسبة بلغت 26% بين سنتي 2010 و2011 وارتفاع الطلب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ارتفعت قيمة تجارة الدول الأعضاء من 3,2 تريليون دولار أمريكي سنة 2010 إلى 3,9 تريليون دولار أمريكي سنة 2011، بزيادة بلغت 22%. استأثرت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ب 10,8% من التجارة العالمية سنة 2011. أما أهم الدول الأعضاء الفاعلة في التجارة العالمية سنة 2011 فهي: العربية السعودية (458 مليار دولار أمريكي)، الإمارات العربية المتحدة (455 مليار دولار أمريكي)، ماليزيا، (415 مليار دولار أمريكي)، إندونيسيا (381 مليار دولار أمريكي)، تركيا (376 مليار دولار أمريكي)، إيران (222 مليار دولار أمريكي)، نيجيريا (166 مليار دولار أمريكي)، قطر (131 مليار دولار أمريكي)، الكويت (110 مليار دولار أمريكي)، الجزائر (105 مليار دولار أمريكي). حققت هذه البلدان العشرة مجتمعة 72,7% من التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2011. أهم منتجات الدول الأعضاء المتبادلة على الصعيد العالمي سنة 2011 فهي: مواد مصنعة مختلفة 29%، المحروقات المنجمية 23%، الآليات ومعدات النقل 18%، المواد الغذائية 16%، المواد الكيماوية 8%، الخامات غير قابلة للأكل 7%.

#### - الصادرات:

سجلت الصادرات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نموا بنسبة 26,3% بين سنتي 2010 و 2011، حيث ارتفعت قيمتها من 1,7 تريليون دولار أمريكي إلى 2,12 تريليون دولار أمريكي. ولقد دعم هذا التوجه النمو الهام الذي سجلته صادرات الدول الأعضاء الآتية: العربية السعودية (+ 103,3 مليار دولار أمريكي مسجلة نموا بنسبة 45,4%)، الإمارات العربية المتحدة (+84,8 مليار دولار أمريكي/63,8%)، إندونيسيا (+ 45,7 مليار دولار أمريكي/29%)، نيجيريا (+32,3 مليار دولار أمريكي/41%)، إيران (+ 26,5 مليار دولار أمريكي/ 25,9%)، الكويت (+ 26,1 مليار دولار أمريكي/ 43,4%)، تركيا (+ 21 مليار دولار أمريكي/ 18,4%)، العراق (+20,6 مليار دولار أمريكي/ 43,7%) وكازاخستان (+14,6 مليار دولار أمريكي/ 29,3%).

أهم المنتجات المصدرة من طرف الدول الأعضاء سنة 2011 فهي: مواد مصنعة مختلفة 32%، المحروقات المنجمية 29%، المواد الغذائية 17%، مواد أولية غير صالحة للأكل 10%، الآليات ومعدات النقل 7%، المواد الكيماوية 5%.

#### - الواردات:

سجلت قيمة الواردات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 1,8 تريليون دولار أمريكي سنة 2011 مقابل 1,5 تريليون دولار أمريكي سنة 2010 بزيادة بلغت 17% نتيجة ارتفاع الواردات العالمية للدول الأعضاء الآتية: (تركيا +55,3 مليار دولار أمريكي بزيادة بلغت 29,8% بين سنتي 2010 و 2011)، الإمارات العربية المتحدة (+47,9 مليار دولار أمريكي/ 28,8%)، إندونيسيا (41,8 مليار دولار أمريكي/ 30,8%)، العربية السعودية (+24,1 مليار دولار أمريكي/ 23,4%)، إيران (+23,3

مليار دولار أمريكي/ 33,1%)، نيجيريا (+10,5 مليار دولار أمريكي/ 22%)، العراق (+9,1 مليار دولار أمريكي/ 33%)، بنغلاديش (+7,5 مليار دولار أمريكي/ 26%)، المغرب (+6,2 مليار دولار أمريكي/ 16,7%) والجزائر (+5,8 مليار دولار أمريكي/ 13,9%).

أهم المواد المستوردة من طرف الدول الأعضاء فهي: الآليات ومعدات النقل 29%، مواد مصنعة مختلفة 26%، المحروقات المنجمية 17%، المواد الغذائية 15%، المواد الكيماوية 10%، مواد أولية غير صالحة للاستهلاك 3%.

### توجهات تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

شكلت تجارة الخدمات (الصادرات + الواردات) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 7,4% من تجارة الخدمات العالمية سنة 2011 بما يعادل 595 مليار دولار أمريكي، بتراجع بلغ 9,8% مقارنة مع 2010، وذلك ناتج عن تراجع خدمات النقل خلال تلك الفترة. شكلت تجارة الخدمات 16% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء سنة 2011 مقابل 18,8% سنة 2010.

تتكون بنية تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كما يلي: خدمات السفر والسياحة 31%، الخدمات الحكومية 22%، النقل 21%، الاتصالات 5%، الرخص الربيع والإتاوات 4%، البناء 3%، التأمين 2%، الترفيه والخدمات الثقافية 2%، خدمات أخرى 10%.

بلغ تحويل أموال مهاجري الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2011 قيمة 94,5 مليار دولار أمريكي مقابل 87,3 مليار دولار أمريكي، أي بما يعادل ارتفاعا بنسبة 8,3%.

أهم الدول الأعضاء الفاعلة في تجارة الخدمات سنة 2011 هي: ماليزيا، سجلت قيمة تجارة خدماتها 73 مليار دولار أمريكي، العربية السعودية 67 مليار دولار أمريكي، تركيا 58 مليار دولار أمريكي، الإمارات العربية المتحدة 52 مليار دولار أمريكي، إندونيسيا 52 مليار دولار أمريكي، مصر 32 مليار دولار أمريكي، لبنان 29 مليار دولار أمريكي، إيران 27 مليار دولار أمريكي، نيجيريا 23 مليار دولار أمريكي، المغرب 20 مليار دولار أمريكي. سجلت هذه البلدان العشرة مجتمعة 73% من التجارة الإجمالية للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2011. ومن الملاحظ أن الربيع العربي كان له انعكاسات سلبية على تجارة الخدمات لأن خدمات السفر والنقل عرفت تراجعا كبيرا في البلدان المعنية.

### توجهات التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

#### - التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

سجلت قيمة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الصادرات + الواردات) 681,6 مليار دولار أمريكي سنة 2011 مقابل 539 مليار دولار

أمريكي سنة 2010 بزيادة بلغت 26,5% كنتيجة للعوامل المذكورة آنفاً. إضافة إلى ذلك فإن الدول الأعضاء عادة ما يشند نزوعها إلى تكثيف المبادلات فيما بينها كلما حلت أزمة اقتصادية حافظها في ذلك القرب الجغرافي وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وتشابه عادات الاستهلاك والتكامل الإقليمي وجهود تنشيط التجارة من قبل المجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي التي تجاوز عدد المشاريع المعتمدة لديها 300 مشروع إلى غاية غشت 2012.

أما بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر على درجة تكامل صادراتها مع واردات الدول الأعضاء مهمة تجاوز 0,3 سنة 2011 فهي: ماليزيا 0,54، تركيا 0,46، مصر 0,44، إندونيسيا 0,44، الإمارات العربية المتحدة 0,43، تونس 0,43، سوريا 0,37، لبنان 0,37، ألبانيا 0,34، الأردن 0,34، عمان 0,31، جيبوتي 0,31، أفغانستان، البحرين، المغرب 0,30 لكل بلد.

بلغت القيمة الصافية للتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (الصادرات البينية الصافية + الواردات البينية الصافية) 340,8 مليار دولار أمريكي سنة 2011 مقابل 269,5 مليار دولار أمريكي سنة 2010 بزيادة بلغت 26,5%. فبالرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية فإن المبادلات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء قد ارتفعت من 17,03% سنة 2010 إلى 17,80% سنة 2011 مسجلة زيادة بلغت 4,5%.

أهم الدول الأعضاء الفاعلة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2011 هي: الإمارات العربية المتحدة- بلغت قيمة تجارتها البينية 91 مليار دولار أمريكي، تركيا 69 مليار دولار أمريكي، العربية السعودية 64 مليار دولار أمريكي، إيران 57 مليار دولار أمريكي، إندونيسيا 50 مليار دولار أمريكي، ماليزيا 48 مليار دولار أمريكي، باكستان 30 مليار دولار أمريكي، العراق 29 مليار دولار أمريكي، مصر وسوريا 24 مليار دولار أمريكي لكل منهما. حققت هذه البلدان مجتمعة 71,3% من صافي التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2011.

أهم المواد التي تم تداولها في المبادلات التجارية البينية سنة 2011 هي: المواد المصنعة المختلفة 31%، المحروقات المنجمية 25%، المواد الغذائية 17%، الآليات ومعدات النقل 13%، المواد الكيماوية 11%، مواد أولية غير صالحة للأكل 4%.

تظهر هذه الأرقام تطور نوعي للتركيبية السلعية للتجارة البينية حيث تجاوزت حصة المنتجات المصنعة لأول مرة سقف 55% من المبادلات السلعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول التسعة والعشرون (29) الأعضاء الآتية تجاوزت تجارتها البينية سقف 20% المحدد في مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي في أفق سنة 2015: الصومال، جيبوتي، سوريا، لبنان، أفغانستان، الأردن، باكستان، طاجكستان، قيرغيزيا، العراق، جزر القمر، بوركينا فاسو، السنغال، كوت دي فوار، تركمنستان، النيجر، اليمن، أوزبكستان، مصر، ليبيا، عمان، مالي، توغو، إيران، أوغندا، البحرين، السودان، غينيا بيساو وتركيا.

كما يتعين على الدول الأعضاء أن ترفع من استثماراتها في مجال تدعيم القدرات والكفاءات، المشاركة في المعارض التجارية العامة والقطاعية على المستوى الدولي وخاصة منها المعارض التي يقيمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تبسيط إجراءات التجارة الخارجية والاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

ويعتبر تنوع العرض القابل للتصدير ضرورة من أجل تنمية التجارة الخارجية والاستثمارات البينية. وقد طورت بعض الدول الأعضاء سياساتها في مجال تنوع صادراتها خلال السنوات الأخيرة، ويتعلق الأمر بـ: ماليزيا (260) من المواد المصدرة بمؤشر تنوع يبلغ 0,47 حسب احصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة (2012)، تركيا (253؛ 0,51)، تونس (226؛ 0,54)، مصر (238؛ 0,55)، إندونيسيا (241؛ 0,56)، الإمارات العربية المتحدة (260؛ 0,56)، الأردن (243؛ 0,59)، جيبوتي (216؛ 0,61)، لبنان (236؛ 0,61) وسوريا (237؛ 0,61). فكلما كان مؤشر التنوع ضعيفا كلما توفر البلد على منتجات متنوعة مهمة.

ويتعين على باقي البلدان وضع استراتيجيات لتنوع صادراتها من أجل العثور على مزيد من الشركاء التجاريين وهي: جزر القمر وغينيا بيساو وغامبيا وتشاد وطاجكستان وموريتانيا وغويانا والنيجر والجزائر والصومال، بحيث يتراوح مؤشر منتجاتها للتصدير بين 7 و100. أما على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، فإن المعدل هو 176 منتج بمؤشر تنوع يبلغ 0,72 سنة 2011.

#### - الصادرات البينية

بلغت قيمة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي 325,4 مليار دولار أمريكي سنة 2011 أي بما يعادل 15,33% من الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء مقابل 257,7 مليار دولار أمريكي سنة 2010 مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ 26,3%. تعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الصادرات البينية للدول الأعضاء الآتية: الإمارات العربية المتحدة (+ 24,9 مليار دولار أمريكي، بما يعادل زيادة بنسبة 70,2% من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2010 و 2011)، العربية السعودية (+ 9,4 مليار دولار أمريكي/ 26,2%)، إيران (+ 5,5 مليار دولار أمريكي/ 40,9%)، تركيا (+ 4,8 مليار دولار أمريكي/ 14,7%)، إندونيسيا (+ 4,5 مليار دولار أمريكي/ 24,2%)، العراق (+ 2,8 مليار دولار أمريكي/ 117,9%)، الكويت (+ 2,8 مليار دولار أمريكي/ 32,5%)، عمان (+ 2,2 مليار دولار أمريكي/ 35,5%)، نيجيريا (+ 2,2 مليار دولار أمريكي/ 42,9%) وقطر (+ 1,8 مليار دولار أمريكي/ 78,4%).

أهم البلدان الفاعلة في الصادرات البينية هي: الإمارات العربية المتحدة بلغت قيمة صادراتها نحو منطقة منظمة التعاون الإسلامي 60,4 مليار دولار أمريكي سنة 2011، تليها العربية السعودية: 45,3 مليار دولار أمريكي من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تركيا 37,3 مليار دولار أمريكي، ماليزيا 24,9 مليار دولار أمريكي، إندونيسيا 22,9 مليار دولار أمريكي، إيران 19 مليار دولار أمريكي، مصر 12 مليار دولار

أمريكي، الكويت 11,2 مليار دولار أمريكي، سوريا 10,5 مليار دولار أمريكي، باكستان 8,9 مليار دولار أمريكي. حققت هذه البلدان العشرة مجتمعة 77,6% من الصادرات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2011.

أما أهم المواد المصدرة بين الدول الأعضاء فهي: المواد المصنعة 28% من الصادرات البيئية، المحروقات 25%، المواد الغذائية 18%، الآليات ومعدات النقل 14%، المواد الكيماوية 11%، خامات غير صالحة للأكل 4%.

#### - الواردات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي

شكلت الواردات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي 20,26% من الواردات الإجمالية البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما يعادل قيمة 356,2 مليار دولار أمريكي سنة 2011 مقابل 281,3 مليار دولار أمريكي سنة 2010، مسجلة بذلك زيادة بنحو 26,6%. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الواردات البيئية للدول الأعضاء الآتية: إيران (+ 17,8 مليار دولار أمريكي بما يعادل نمواً بنسبة 89,4% من الواردات البيئية)، العراق (+9,6 مليار دولار أمريكي / 68,3%)، إندونيسيا (+ 6,5 مليار دولار أمريكي / 31,9%)، الإمارات العربية المتحدة (+ 5,7 مليار دولار أمريكي / 22,5%)، ماليزيا (+ 5,3 مليار دولار أمريكي / 30,7%)، باكستان (+ 4,8 مليار دولار أمريكي / 27,6%)، الكويت (+ 4 مليار دولار أمريكي / 77,4%)، العربية السعودية (+ 3,9 مليار دولار أمريكي / 22,6%)، تركيا (+ 3,5 مليار دولار أمريكي / 12,4%)، بنغلاديش (+ 2,7 مليار دولار أمريكي / 47,7%) وقطر (+ 2,6 مليار دولار أمريكي، 47,3%).

أما أهم الدول الأعضاء المستوردة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي سنة 2011 فهي: إيران 37,7 مليار دولار أمريكي، تركيا 31,4 مليار دولار أمريكي، الإمارات العربية المتحدة 30,9 مليار دولار أمريكي، إندونيسيا 26,8 مليار دولار أمريكي، العراق 23,7 مليار دولار أمريكي، ماليزيا 22,8 مليار دولار أمريكي، باكستان 21,3 مليار دولار أمريكي، العربية السعودية 18,5 مليار دولار أمريكي، سوريا 13,3 مليار دولار أمريكي، مصر 12,4 مليار دولار أمريكي. سجلت الواردات البيئية لهذه الدول مجتمعة 67,1% من الواردات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2011.

أهم المواد المستوردة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: مواد مصنعة مختلفة 33% من الواردات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي، المحروقات المنجمية 25%، المواد الغذائية 15%، الآليات ومعدات النقل 12%، المواد الكيماوية 11%، مواد أولية غير صالحة للأكل 4%.

#### أهم معوقات التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي

بالرغم من الجهود الهامة المبذولة من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خاصة على مستوى الترويج والتنشيط التجاري والعمل على رفع مكامن الاختناق فإن العديد من الحواجز مازالت قائمة نذكر منها على وجه الخصوص:

- إشكاليات النفاذ إلى الأسواق: الحواجز التعريفية وشبه التعريفية والحواجز غير التعريفية؛
- العوائق على المستوى اللوجستي: البنية التحتية، النقل، ضعف أو عدم ملائمة خدمات الدعم للتجارة الدولية؛
- عدم تنوع العرض من المواد المصدرة وعدم ملاءمته للمعايير الدولية في الأسواق؛
- عدم توفر المعلومات حول الأسواق وفرص الأعمال بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية؛
- نقص فرص اللقاءات وضعف إمكانيات الترويج للإنتاج الوطني في سائر أسواق بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛
- تعقيد الإجراءات الإدارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية على المستوى الجمركي والمصرفي وفي الموانئ؛
- عدم توفر الكفاءات من الفنيين المختصين في التجارة الدولية؛
- ضعف آليات التمويل أو عدم توافرها مع حاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

#### عوائق الصادرات:

من أهم العوامل التي تعرقل نمو الصادرات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي حسب استطلاع للرأي لدى المصدرين في المنطقة نذكر: كلفة اقتحام أسواق جديدة، مخاطر صرف العملات، كلفة اليد العاملة، التدابير القانونية في البلاد الأجنبية، صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بأسواق الدول الأعضاء، صعوبة الحصول على الرخص والضمانات والشركاء المحليين.

#### عوائق الواردات

أهم الحواجز الموثقة على مستوى الواردات هي: إشكاليات الترخيص من مكاتب الصرف والحصول على الضمانات البنكية للقيام بعمليات الاستيراد تليها المخاطر السياسية والتجارية ثم الالتزام بمعايير الجودة الصحية والصحة النباتية، التقييم الجمركي والإجراءات الجمركية، إشكاليات الحصول على رخصة الاستيراد، التدابير الوقائية وقواعد المنشأ.

#### الآفاق الاقتصادية لسنة 2012-2013

تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في يوليو 2012 إلى أن نمو الاقتصاد العالمي قد عرف وتيرة متصاعدة بلغت 3,6% خلال الأشهر الستة الأولى لسنة 2012 وذلك نتيجة تحسن الوضع المالي وانتعاش مناخ الثقة كردة فعل عن عمليات إعادة التمويل على المدى البعيد التي قام بها البنك المركزي الأوروبي وكنتيجة أيضا لإنشاء اتحادات المصارف والميزانيات في الاتحاد الأوروبي وكذلك إلى مواصلة جهود تقليص العجز الفدرالي والديون في الولايات المتحدة الأمريكية. لكل هذه الأسباب عرفت التجارة العالمية قفزة



وبالموازاة مع ذلك سجل الانتاج الصناعي ارتفاعا خلال الأشهر الثلاثة الأولى لسنة 2012 خاصة في ألمانيا وفي البلدان الآسيوية حيث عرفت السلسلة اللوجستية انتعاشا بعد الاضطرابات التي حصلت نتيجة الفيضانات التي حلت بتيلاند في نهاية سنة 2011 وزيادة الطلب الداخلي في اليابان.

واعتبارا لاجتماع هذه العوامل، فإن النمو العالمي سيعرف تباطؤا في حدود 3,5% سنة 2012 وقد ينتعش ليبلغ 3,9% سنة 2013. وقد تصل نسبة النمو في البلدان المتقدمة إلى 1,4% سنة 2012 و 1,9% سنة 2013، وذلك نتيجة ركود النشاط الاقتصادي وتدهور الوضع المالي في منطقة اليورو الذي ينعكس سلبا خاصة على البلدان الواقعة على ضفاف جنوب البحر المتوسط.

أما في البلدان الصاعدة والبلدان السائرة في طريق النمو فإن النمو سيسجل تباطؤا يصل إلى حدود 5,6% سنة 2012 قبل أن ينتعش ليسجل 5,9% سنة 2013 نتيجة انتهاء بعض المرونة في السياسة الاقتصادية منذ الأشهر الثلاثة الأخيرة لسنة 2011 والأشهر الثلاثة الأولى لسنة 2012. أما البلدان الشريكة لمنطقة اليورو خاصة بلدان أوروبا الشرقية والوسطى والبلدان المتوسطية فإن مستوى النمو سيراجع مقارنة مع سنة 2011.

وعلى خلاف ذلك، فإن النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد يبلغ مستويات هامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي سيتزايد انتاجه بين سنتي 2012 و 2013. كما أن مستوى النمو في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء قد يعرف هو الآخر تطورات هامة خلال تلك الفترة نظرا لوجودها بمعزل عن الاضطرابات المالية الخارجية.

ومن جانب آخر، سيتباطأ صعود أسعار الاستهلاك على الصعيد العالمي نتيجة تراجع الطلب وانخفاض أسعار المواد الأساسية بل وكذلك نتيجة صرامة السياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها على المستويات الوطنية في مواجهة الظرفية الاقتصادية الصعبة.

من خلال تقديرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة قد بلغ حجم التجارة البينية 779,5 مليار دولار أمريكي سنة 2012 أي بما يعادل ارتفاعا بنسبة 14,4% مقارنة بسنة 2011. تبلغ حصة التجارة البينية من التجارة الخارجية الإجمالية للدول الأعضاء حوالي 18% سنة 2012.

**توجهات تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2010 و 2012 \***  
(مليار دولار أمريكي و بالنسب %)

تطور 2012/2011	*2012	2011	2010	
5,36%	2236,27	2122,48	1680,77	الصادرات العالمية للدول الأعضاء (1)
9,29%	355,65	325,41	257,71	الصادرات البينية للدول الأعضاء (2)
3,74%	15,90%	15,33%	15,33%	الحصة (2/1)
20,77%	2122,75	1757,68	1501,35	الواردات العالمية للدول الأعضاء (3)
19,00%	423,83	356,17	281,29	الواردات البينية للدول الأعضاء (4)

<b>-1,45%</b>	<b>19,97%</b>	<b>20,26%</b>	<b>18,74%</b>	<b>الحصة (4/3)</b>
14,36%	779,48	681,58	539,00	حجم التجارة البنينية (4+2)
<b>0,76%</b>	<b>17,93%</b>	<b>17,80%</b>	<b>17,03%</b>	<b>حصة التجارة البنينية لمنظمة التعاون الإسلامي</b>
14,36%	389,74	340,79	269,50	صافي التجارة البنينية لمنظمة التعاون الإسلامي

(2012\*): تقديرات

## الخاتمة:

لقد سجلت التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي إجمالا تطورات إيجابية خلال سنة 2011 حيث بلغت قيمة المبادلات البينية 340,8 مليار دولار أمريكي مسجلة زيادة بلغت 26,5% مقارنة مع سنة 2010. كما أن حصة التجارة البينية من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء قد عرفت هي الأخرى نموا بلغ 4,5%، حيث ارتفعت من 17,03% سنة 2010 إلى 17,80% سنة 2011.

نالت الدول الأعضاء الآسيوية أوفر حظ من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي حيث أمنت 33%، تليها بلدان مجلس التعاون الخليجي ب 31%، ثم الشرق الأوسط ب 25% ثم الدول الأعضاء الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء ب 6% وأخيرا بلدان اتحاد المغرب العربي ب 5%. بلغت قيمة المبادلات البينية الإجمالية (الصادرات + الواردات) لمنظمة التعاون الإسلامي 681,6 مليار دولار أمريكي سنة 2011.

من خلال تقديرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة قد بلغ حجم التجارة البينية 779,5 مليار دولار أمريكي سنة 2012 أي بما يعادل ارتفاعا بنسبة 14,4% مقارنة بسنة 2011. تبلغ حصة التجارة البينية من التجارة الخارجية الإجمالية للدول الأعضاء حوالي 18% سنة 2012.

ومن جانب آخر، نلاحظ أن تنفيذ البروتوكول خطة التعريفات التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "PRETAS" وقواعد المنشأ التي دخلت حيز التنفيذ منذ أغسطس 2011 والبرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي خاصة في مجالات تنشيط وتسهيل التجارة التي ستدعم بفضل مشروع الآلية الجديدة "الشباك الموحد" وكذلك تدعيم القدرات والكفاءات وتنمية المواد الاستراتيجية ستسهم بلا ريب في رفع حصة التجارة البينية من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء خلال السنوات المقبلة.

ولتحقيق هذا المسعى، يتعين على مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العمل على توثيق علاقات التعاون فيما بينها لتنمية وتطوير المنتجات والخدمات الاستراتيجية قصد تحقيق أهداف مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي والمتمثلة خاصة في رفع حصة التجارة البينية إلى 20% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في أفق سنة 2015، خاصة عن طريق تنفيذ البرامج المندمجة الآتية والتي نوردها على سبيل الذكر لا الحصر: القطن، النسيج، الملابس، مواد البناء والهندسة، صناعة الجلد والأحذية، منتجات الصناعات الغذائية، المواد الصيدلانية وخدمات الصحة، المنتجات الغذائية الحلال، النقل واللوجستية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التربية والتعليم.